

# قطر بين إمكانية المصالحة معها واستحالة عودة الثقة فيها



إن أي اتجاه لنظام الدوحة إلى المصالحة دون قطع مع أسباب الخلاف وتخليه نهائياً عن دوره التخريبي في كامل المنطقة العربية، وعن تحالفه مع الأطماع الإمبراطورية الإيرانية والتركية، وإغلاقه أبواب الفتنة، لا يعني إلا التمرس من جديد وراء سياسة الخداع التي طاماً مارسها على أكثر من صعيد، وهو المعروف عنه بان لا يعود تصدق، ولا التزاماته تنفذ، ولا تعهداته تتحقق.

تدخل بيت الطاعة الخليجي مجبراً، وتستجد ما تقنع به حلفاءها وأتباعها وأبوابها ودعاتها ومفتيها والسائرين في ركاب مشروع الإسلام السياسي، وهو الاضطرار أمام الضغوط والتنازل إلى حين التمكن من جديد من أدوات الاختراق، وتستجد من يحلل قائلاً إنها دفعت الكثير من التضحيات، وعليها أن تخنحي تكتيكها أمام العاصفة، لتسترجع أنفاسها من جديد.

ذهبت أدراج الرياح، وأن مخطط الإسلام السياسي في طريقه إلى لفظ أنفاسه الأخيرة في المنطقة، وأصابه الأخطبوط الإخواني في أوروبا في طريقها إلى القطع، وكذلك وهي تستعد لتنظيم كاس العالم في شتاء 2022، الذي ستعتمد فيه بالدرجة الأولى على الجمهور الخليجي، وعلى الدعم اللوجستي من جيرانها، وخاصة الإمارات والبحرين.

اجنزة مناقضة تماماً لمصالح الخليجين والعرب. ولا من محاولات الاستهداف المباشر لأميتها القومي ولرموزها السيادية، حيث لم يعد نظام الدوحة أية وسيلة ممكنة إلا واستعملها للإضرار بالسعودية والإمارات والبحرين ومصر، سواء من خلال التحالف المعلن مع إيران وتركيا ودعم الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة في المنطقة وتهديد مصالح تلك الدول إقليمياً وعالمياً، أو من خلال إدارة الحملات الإعلامية المنهجية وعلى نطاق واسع للتحريض ضدها، وصرف الأموال الطائلة للاحتفاء بكل ما يسيء لسعة الإمارات والبحرين، ولدور السعودية في العالمين العربي والإسلامي، ولأمن واستقرار مصر.

إن أي قرار برفع المقاطعة، لن يعيد الأمور إلى نصابها، بعد أن أختنت قطر جراح الدول الأربع، ومارست أعتى أشكال الفجور في الإساءة إليها، لذلك سيبقى نظام الدوحة محل ريبه وشك، وسيكون عليه أن يثبت على المدى البعيد أنه تغير، وأنه قرر أن ينقلب على نفسه، وأن يصلح من عقيدته في التعامل مع جيرانه، وهو الذي ذهب إلى أقصى درجات العدوانية في ممارساته، عندما أوغل في دماء جيرانه وخاصة في اليمن، وعندما كان يدفع لبث الفوضى في البحرين، ولتدمير مقومات الدولة في مصر.

منهجية خلال السنوات الثلاث الماضية، ولا من محاولات الاستهداف المباشر لأميتها القومي ولرموزها السيادية، حيث لم يعد نظام الدوحة أية وسيلة ممكنة إلا واستعملها للإضرار بالسعودية والإمارات والبحرين ومصر، سواء من خلال التحالف المعلن مع إيران وتركيا ودعم الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة في المنطقة وتهديد مصالح تلك الدول إقليمياً وعالمياً، أو من خلال إدارة الحملات الإعلامية المنهجية وعلى نطاق واسع للتحريض ضدها، وصرف الأموال الطائلة للاحتفاء بكل ما يسيء لسعة الإمارات والبحرين، ولدور السعودية في العالمين العربي والإسلامي، ولأمن واستقرار مصر.

قد تتحقق المصالحة بين قطر والدول الأربع، ولكن بالتأكيد لن تكون هناك مودة صادقة، ولا ثقة متبادلة، ولا رؤية واضحة في اتجاه واحد، فما قام به نظام الدوحة خلال السنوات الماضية كان كافياً ليكشف عن طبيعته، وليفضح نواياه نحو جيرانه، وليثبت أنه صاحب

**الحبيب الأوسود**  
كاتب تونسي

بات من المؤكد أن القمة الخليجية التي ستعقد خلال أيام بالمنامة، ستشهد حلحلة لازمة قطر في مواجهة الرباعي العربي الذي باهر بمقاطعتها منذ يونيو 2017، وهو ما أعلنه الوسيط الكويتي، والداعم الأميركي للمصالحة، وبات محل اهتمام وسائل الإعلام في المنطقة والعالم، غير أن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بتفاصيل الحل، ولا كيف سيتم تجاوز الأزمة، ولا حقيقة النوايا القطرية التي لا يمكن فصلها عن أجندات حليفها الإيراني والتركي ولا عن مشروع الإسلام السياسي الذي تتبناه منذ فترة طويلة وحولته من خلال دعمها المتواصل لرموزها وجماعاته، إلى مقصلة لاغتيال أمن واستقرار الدول والشعوب.

وفي انتظار لقاء القمة سيبقى أهم سؤال يطرح هو هل أن قطر ستستجيب فعلاً لشروط الرباعي العربي، أم أنها ستحاول كعادة الملمة الموضوع بوعود غير ملزمة وكلمات فضفاضة في خطاب سياسي استهلاكي لفتح الطريق أمام المصالحة، سرعان ما تنقلب عليه كعادتها، لتعود بعد أيام أو أسابيع، أو أشهر على أقصى تقدير، لممارسة هوايتها "التاريخية المتوارثة" في إثارة النزعات وإشعال الفتن، وخاصة ضد جيرانها، وهنا مربط الفرس.

كواليس السياسة الخليجية تشير بوضوح إلى أن دول المقاطعة لن تستطيع نسيان ولا تجاوز ولا حتى تجاهل ما تعرضت له من مؤامرات قطرية بغیضة وحملات عدوانية

## لماذا يتعذر إصلاح المنظومة الأمنية في تونس؟

محاولات الترويج للإصلاح السياسي مع مواصلة العمل كالعادة بوضع المنظومة الأمنية الراهن لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النجاح المستهدف.

إلا أن إقرار النقطي بأن حوكمة وإصلاح قطاع الأمن يظلان العنصر الأهم لإنجاح أي تسوية سياسية - وهنا كان يقصد الدول التي تواجه حروباً عسكرية - ما يعني ضمناً أن هناك إشكاليات تعرقل تثبيت الانتقال الديمقراطي بالبلاد.

لقد اتخذ البرلمان، الذي سيطر عليه الإسلاميون (حركة النهضة) في العام 2014 خطوات مهمة للإشراف على قطاع الأمن وإدارته من خلال تقسيم لجنة السياسية والأمنية المؤثرة على واقع العملية الإصلاحية ومسار التحول الديمقراطي لمعرفة الجواب المحوري عن سؤال: لماذا تعذر إصلاح قطاع الأمن حتى الآن؟

جانب انتشار التهريب من البلدين المجاورين ليبيا والجزائر، ويشمل ذلك تهريب الأسلحة، لكن يبدو أن هناك قصوراً في معالجة ذلك على النحو المطلوب.

ويحيلنا هذا الأمر إلى التساؤل حول قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية، وما إذا كانت بالفعل قطعت مع المنظومة القديمة ومع المشكلات السياسية والأمنية المؤثرة على واقع العملية الإصلاحية ومسار التحول الديمقراطي لمعرفة الجواب المحوري عن سؤال: لماذا تعذر إصلاح قطاع الأمن حتى الآن؟

**رياض بوعدة**  
كاتب وصحافي تونسي

رغم الأهمية الكبيرة التي أولتها تونس للانتقال السياسي بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي قبل نحو عقد من الزمن، لكن من اللافت أنه لم يعكس ذلك على عدة قطاعات تشكل أعمدة بناء الدولة، ومن بينها المنظومة الأمنية، والتي تعد الضامن الأول لاستقرار أي بلد، بهدف المخزي قدماً في ترسيخ ديمقراطيتها الناشئة.

عندما يكون السجل السياسي بين الأحزاب حول قضايا معينة مهيماً على المشهد التونسي، فإن غياب خطوات ملموسة باتجاه إشراك أصحاب الشأن في النقاشات الأمنية لبناء القدرات والخبرات للسلطات المدنية، المتتمثلة في الحكومة، وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وكذلك البرلمان، المنقسم على نفسه، سيجعل من إصلاح المنظومة الأمنية أمراً مؤجلاً.

## لبنان.. حوادث متفرقة لكن معبرة

**عديد نصار**  
كاتب لبناني

يبود أن قوى المنظومة المافيوية المسيطرة على الدولة اللبنانية ومؤسساتها كافة قد انتقلت من الفعل إلى ردود الفعل العصبية المتوترة، بعد أن اكتشفت أن مفاعيل انتفاضة السابع عشر من أكتوبر 2019 ما زالت قائمة وأن تراكم ما حققته لا يتوقف.

هذا التراكم الذي تجلّى باكتساح النوادي العلمانية في الجامعات الخاصة للانتخابات الطلابية، ما أسفر عن هزيمة كبرى لأحزاب هذه المنظومة، تؤكد أن خروج اللبنانيين وخصوصاً الطلاب والشباب من تحت العبايات الطائفية والمذهبية التي تتحصن فيها هذه الأحزاب، بات عاماً ونهائياً على الرغم من الأجواء المشحونة التي تحاول هذه الأحزاب نشرها عبر الخطابات السياسية لقاداتها وأزلامها والأدوات الإعلامية التابعة لها مباشرة أو محاباة، جملة حوادث متفرقة، لكن معبرة، شهدتها الساحة اللبنانية خلال الأيام القليلة الماضية تعبر عن ضيق أحزاب هذه المنظومة من فوات خطابها السياسي، وعدم القدرة على استرجاع استتباب "الشوارع" والمساحات، التي كانت تعتمدها قواعدها الشعبية و"بيئاتها" الطائفية والمذهبية.

فبعد الفوز الذي حققته النوادي العلمانية في كل من الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة رفيق الحريري، بدا واضحاً أن الفوز في انتخابات الجامعة اليسوعية سيكون كاسحاً أيضاً. فما كان من حزب الله، راعي المنظومة وجامعيها، إلا أن أرسل مجموعات من شبخته إلى قلب الأشرفية، حيث مبنى الجامعة، خلال أيام الانتخابات، لافتعال حوادث ذات طابع طائفي بوجه حزب القوات اللبنانية الذي كان مسيطراً على مجلس الجامعة لدورات انتخابية عديدة سابقة، حيث حصلت صدامات بين الفريقين على تخوم المبنى الجامعي، صدامات كان المطلوب منها شد العصب الطائفي لانتزاع الفوز من لوائح النادي العلماني.

وقامت جيوش إلكترونية من كلا الفريقين الطائفيين، حزب الله والقوات اللبنانية، بحملات واسعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتوسيع رقعة الاصطاف الطائفي وقطع الطريق أمام لوائح "طالب" التي شكلها النادي

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

مع أن تونس تعتبر الحفاظ على الأمن من بين أولوياتها الأكثر إلحاحاً في ظل حالة الطوارئ المستمرة منذ نوفمبر 2015، يبدو أن هناك قصوراً في معالجة ذلك على النحو المطلوب.

تأتي مشاركة وزير الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، محمد علي النقطي، الخميس الماضي، في جلسة النقاش في مجلس الأمن حول موضوع "حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه" كاستمرار لمشاركات تونس في القيام بواجباتها تجاه المجتمع الدولي لتحقيق غاية وحيدة وهي استقاء التجارب وأخذ العبرة منها مع المتغيرات التي حصلت في العالم وخاصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع أن تونس لا تمر بحالة حرب قياساً بدول "الربيع العربي" حيث تم تدمير الأجهزة الأمنية والعسكرية فيها،

أحد الدروس الرئيسية في عملية الانتقال الديمقراطي بعد خمسة استحقاقات انتخابية، والتي يمكن قراءتها الكثير من التفاصيل في طبيعتها، هو مقدار تطبيع السياسة على المشهد العام، مما أدى إلى التغاضي عمداً، أو عن غير قصد، عن عدة أمور مستعجلة من بينها تطوير هذا القطاع الذي حقق نجاحات في مكافحة الإرهاب، رغم الفراغ الذي طرأ بعد انتفاضة يناير 2011.

ومنذ ذلك التاريخ، لا تزال الساحة السياسية تشهد تطورات مستمرة. ومع أن تونس تعتبر الحفاظ على الأمن من بين أولوياتها الأكثر إلحاحاً، في ظل حالة الطوارئ المستمرة منذ نوفمبر 2015، والتي جعلت الأجهزة الأمنية تتعرض لعدة تحديات من بينها خطر قيام مجموعات متطرفة بهجمات، إلى



هذا المؤشر وغيره من المؤشرات الأخرى تعطي دليلاً على أن الشفافية غائبة في واقع النظام السياسي العاجز عن التعامل مع تلك القضية كمسؤولية رئيسية في سياق الأمن القومي، خاصة مع ظهور جدل بين الفينة والأخرى حول احتمال وجود حالات فساد داخل المنظومة الأمنية، وبالتالي فإن